

بلاغ للرأي العام الوطني

اجتمع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الاثنين 16 أكتوبر 2017 بالمقر المركزي بالرباط لتقييم مسار التعبئة العامة التي عرفتها قواعد النقابة في جميع المدن الجامعية تجاوبا مع قرارات المكتب الوطني واللجنة الإدارية الراضية للحلول المتسارعة وللمقاربة التجزئية لمعالجة أزمة التعليم العالي.

وقد جاء هذا الاجتماع عقب اجتماعين تم انعقادهما على التوالي يومي 10 و13 أكتوبر 2017 بدعوة من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بعد بلاغ المكتب الوطني ليوم 2 أكتوبر 2017 وبيان اللجنة الإدارية في 8 أكتوبر 2017 ونجاح الوقفة النضالية التي نفذها السيدات والسادة الأساتذة الباحثون يوم الاثنين تاسع أكتوبر 2017 في الدار البيضاء استجابة لدعوة المكتبين الجهويين لكل من الدار البيضاء والمحمدية. وقد شكل الاجتماعان سالفا الذكر فرصة رافع خلالها أعضاء المكتب الوطني من أجل تعزيز طابع المرفق العام للتعليم العالي انطلاقاً من مركزية التعليم في أي عملية للتنمية الاجتماعية الحقيقية، وبالتالي ضرورة اعتماد مقاربة شاملة لإصلاحه بما يعني توحيد في إطار جامعة عمومية متعددة الاختصاصات وموحدة المعايير، وسمو الشواهد التي تسلمها، واستقلاليتها العلمية والبيداغوجية ومركزية البحث العلمي في نشاطها، ودمقرطة هيكلها من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما استحضر المكتب الوطني في هذا الاجتماع المواقف الثابتة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين والتي أكدت على تلاحم مناضلي ومناضلات النقابة الموحدة والمستقلة والمناضلة مع أداتهم العتيدة، النقابة الوطنية للتعليم العالي.

وبعد نقاش جريئ ومسؤول فإن المكتب الوطني:

- يعبر عن كبير اعتزازه بالمحطة النضالية ليوم تاسع أكتوبر بالدار البيضاء وبالمواقف الشجاعة والحازمة التي عبر عنها السيدات والسادة الأساتذة الباحثون في الجموع العامة الجهوية والمحلية أو في اجتماعات مجالس الفروع أو المكاتب والتي أكدت كلها على وحدتهم في إطار المبادئ المؤسسة للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛
- يعيد التأكيد على المواقف الثابتة للنقابة الوطنية للتعليم العالي المرتبطة أساساً بالإصلاح الشمولي و الراضية للمقاربة التجزئية لحل أزمة التعليم العالي؛
- يعبر عن ارتياحه لتحكيم العقل والمنطق في:
 - معالجة الاحتقان الذي أفرزته المقاربة السابقة بخصوص تقييم وإصلاح المنظومة البيداغوجية؛
 - والقطع مع المقاربات المتعددة السابقة المتسمة بالتسرع وبعدم لقاءات الخطابة التي أثبتت فشلها؛
 - والاعتماد في أي عملية للتقييم والرصد والاقتراح على ذوي الاختصاص – الأساتذة والشعب – مع التأكيد على إعطائهم الوقت الكافي من أجل بلورة تصور بيداغوجي متكامل في إطار إصلاح شمولي كما جاء في البلاغ المشترك بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية لحوار وطني ومنتج بين الأساتذة حسب المجالات البيداغوجية.

- يؤكد على ضرورة أن يشكل البلاغ المشترك بين النقابة والوزارة الصادر يوم الاثنين 16 أكتوبر 2017 نقطة تحول صادق على درب الإصلاح الحقيقي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا والاستجابة للانتظارات المشروعة للأساتذة الباحثين، كما سيعمل المكتب الوطني بكل قوة وعزم للتصدي لكل محاولة لإفراغته من محتواه؛
- يؤكد مرة أخرى على التزامه بالدفاع عن التعليم العالي العمومي داخل ورش الإصلاح الشمولي المتفق حوله بين النقابة والوزارة والذي سينطلق كما جاء في البلاغ المشترك يوم الجمعة ثالث نونبر 2017، لمواصلة أعمال لجنتي النظام الأساسي والملف المطلي، ولتدارس منهجية مباشرة الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- يطالب الوزارة بالحل النهائي والفوري للقضايا العالقة في الملف المطلي (وذلك بإضافة الدرجة "د" والدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي ورفع حالة الاستثناء عن الأساتذة حملة الدكتوراه الفرنسية واسترجاع سنوات الخدمة المدنية ورفع الحيف عن الأساتذة الذين وُظفوا في إطار أستاذ محاضر) كأحد التدابير المصاحبة الضرورية لإنجاح ورش الإصلاح الشمولي للتعليم العالي والبحث العلمي؛ وفي هذا الصدد يدعو المكاتب المحلية والجهوية وجميع القواعد المناضلة إلى المزيد من التعبئة استعداداً لرفع تحدي التسويق والمماطلة وذلك عبر إنجاح الخطة النضالية التي قررتها اللجنة الإدارية؛
- يطالب الحكومة برفع أجور الأساتذة الباحثين لتدارك التآكل الخطير الذي مس قدرتهم الشرائية، ويعبر عن استعداد السيدات والسادة الأساتذة لخوض جميع الأشكال النضالية المشروعة من أجل رد الاعتبار للتعليم العالي العمومي وللعاملين فيه؛
- يعلن استئناف اجتماع اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الأحد 12 نونبر 2017.

وفي الأخير يهيب بكل السيدات والسادة الأساتذة التعبئة والحذر دفاعاً عن مطالبهم المشروعة وعن المبادئ الراسخة التي كانت ولا تزال النقابة الوطنية للتعليم العالي تدافع عنها خدمة للمجتمع وللجامعة العمومية وللأستاذ الباحث.

المكتب الوطني

